

Distr.: General  
24 April 2017  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة  
مجلس الأمن



مجلس الأمن  
السنة الثانية والسبعون

الجمعية العامة  
الدورة الحادية والسبعون

البندان ٣٢ و ٣٧ من جدول الأعمال  
التراعات التي طال أمدها في منطقة مجموعة بلدان  
جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا وآثارها على  
السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي  
الحالة في الأراضي المحتلة بأذربيجان  
الحالة في الأراضي المحتلة بأذربيجان

رسالة مؤرخة ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٧ وموجهة إلى الأمين العام من الممثل  
الدائم لأذربيجان لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيا بيانا صادرا عن وزارة خارجية جمهورية أذربيجان  
بتاريخ ١ نيسان/أبريل ٢٠١٧ بشأن تصعيد الحالة على خط المواجهة الذي تسببت به  
القوات المسلحة لجمهورية أرمينيا في نيسان/أبريل ٢٠١٦ (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة،  
في إطار البندين ٣٢ و ٣٧ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) يشار علييف

السفير

الممثل الدائم



## مرفق الرسالة المؤرخة ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٧ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأذربيجان لدى الأمم المتحدة

### بيان وزارة الخارجية بشأن تصعيد الحالة على خط المواجهة في نيسان/أبريل ٢٠١٦

مر عام على تصعيد الحالة على خط المواجهة الذي حدث في نيسان/أبريل ٢٠١٦. ففي ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٦، قامت القوات المسلحة لأرمينيا بتصعيد القتال من مواقعها في الأراضي المحتلة، فعرضت القوات المسلحة لأذربيجان على طول خط المواجهة والمناطق المتاخمة المكتظة بالسكان الواقعة تحت سيطرة أذربيجان إلى إطلاق نار كثيف بالمدفعية الثقيلة والأسلحة من العيار الثقيل. ونتيجة للهجمات التي شنتها أرمينيا والأعمال العدائية اللاحقة، تعرضت ٣٤ بلدة وقرية في أذربيجان للقصف المدفعي، مما أدى إلى مقتل ٦ مدنيين، من بينهم أطفال، وإصابة ٣٣ بجروح خطيرة. وألحقت أضرار بالغة بالمتلكات الخاصة والعامة.

وقد قامت القوات المسلحة لأذربيجان، داخل الحدود المعترف بها دولياً لجمهورية أذربيجان، باتخاذ التدابير المضادة اللازمة لكفالة سلامة السكان المدنيين ووقف المزيد من استفزازات أرمينيا.

كما أدت الأعمال الهجومية الاستفزازية التي قامت بها أرمينيا إلى وقوع قتلى وجرحى بين جنود القوات المسلحة لأذربيجان. كما تم تسجيل علامات عديدة على قيام الجانب الأرميني بالتمثيل بجنود الأذربيجانيين.

وفي ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٦، تم الاتفاق في موسكو، في إطار جهود الوساطة التي بذلتها الاتحاد الروسي، على وقف إطلاق النار بين أرمينيا وأذربيجان. وعلى الرغم من ذلك الاتفاق، قامت أرمينيا بإخضاع السكان المدنيين الأذربيجانيين في البلدات والقرى الواقعة على طول خط التماس لقصف مكثف من نيران المدفعية الثقيلة يومي ٢٦ و ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٦.

وقد برهن التصعيد الذي جرى في نيسان/أبريل مرة أخرى على أن الوجود غير المشروع للقوات المسلحة الأرمينية في الأراضي المحتلة بأذربيجان لا يزال السبب الرئيسي للتصعيد على خط المواجهة وهو العقبة الرئيسية التي تعترض التسوية السياسية للتراع.

وبعد تصعيد نيسان/أبريل، وبناء على مبادرة من وزراء خارجية البلدان المشاركة في رئاسة مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، عُقد اجتماع لرئيسي جمهورية أذربيجان وجمهورية أرمينيا في فيينا في ١٦ أيار/مايو ٢٠١٦. وبناء على دعوة من رئيس الاتحاد الروسي، اجتمع رؤساء الاتحاد الروسي وجمهورية أرمينيا وجمهورية أذربيجان في سان بطرسبرغ في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، وأجروا مفاوضات موضوعية بشأن البت في التراع بين أرمينيا وأذربيجان حول ناغورني كاراباخ.

غير أن أرمينيا، منذ ذلك الحين، من خلال الاستفزات السياسية والعسكرية المتعمدة وتحت مختلف الذرائع، حالت دون الحفاظ على الزخم اللازم لتحويل التفاهات التي تم التوصل إليها في اجتماع سانت بطرسبرغ إلى إجراءات ملموسة والتخفيف من حدة التوترات ولم تبدأ بسحب قواتها من الأراضي المحتلة بأذربيجان.

إن التصريحات الأخيرة للقيادة السياسية والعسكرية لأرمينيا، وخطابها الذي يحض على الحرب، ومحاولاتها مقاطعة المفاوضات الموضوعية ووضع شروط مسبقة لها، تدل بوضوح على عدم رغبة أرمينيا في المشاركة البناءة في تسوية النزاع. وإن الجهود المستمرة التي تبذلها أرمينيا من أجل تعزيز قواتها العسكرية في الأراضي المحتلة بأذربيجان وتغيير الطابع الديموغرافي والثقافي والمادي لهذه الأراضي بصورة غير مشروعة تكشف عن النوايا السيئة للجانب الأرميني في إعاقة عملية السلام وكفالة ضم أراضي أذربيجان.

وتؤكد جمهورية أذربيجان مرة أخرى، أنها لن ترضى أبداً باحتلال أراضيها. وأنه لا يمكن حل النزاع إلا على أساس سيادة أذربيجان وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دولياً.

إن الأساس المبدئي لتسوية النزاع منصوص عليه في قرارات مجلس الأمن ٨٢٢ (١٩٩٣) و ٨٥٣ (١٩٩٣) و ٨٧٤ (١٩٩٣) و ٨٨٤ (١٩٩٣) التي تدين استخدام القوة ضد أذربيجان واحتلال أراضيها وتؤكد من جديد سيادة أذربيجان وسلامتها الإقليمية وحرمة حدودها المعترف بها دولياً. وفي تلك القرارات، أكد مجلس الأمن من جديد أن منطقة ناغورني كاراباخ جزء لا يتجزأ من أذربيجان وطالب بانسحاب قوات الاحتلال الفوري والكامل وغير المشروط من جميع الأراضي المحتلة بأذربيجان.

وإننا نحث المجتمع الدولي والرئيسيين المشاركين لفريق مينسك التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا على مطالبة أرمينيا بالمشاركة البناءة في مفاوضات موضوعية بغية سحب قواتها المسلحة من الأراضي المحتلة بأذربيجان، وتغيير الوضع الراهن للاحتلال وكفالة السلام الدائم في المنطقة.